

† ◊ ΧΗΑΞ† | ΗΣ◊ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ◊Σ◊Ι

◊ ΘΖΖΣ | ΞΣϞϞϞϞ◊ ◊



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 13 أكتوبر 2020

العدد 601

في هذا العدد

02.....	افتتاح السنة التشريعية الجديدة.....
07.....	اجتماعات وقرارات المكتب.....
16	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....



وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، يوم الجمعة 09 أكتوبر 2020 انطلاقا من القصر الملكي بالرباط، خطابا ساميا إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة

من الولاية التشريعية العاشرة.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين.

نفتتح هذه السنة التشريعية، في ظروف استثنائية، وبصيغة مختلفة.

فهي مليئة بالتحديات، خاصة في ظل آثار الأزمة الصحية، التي يعرفها المغرب والعالم.

كما أن هذه السنة، هي الأخيرة في الولاية التشريعية الحالية، حيث تتطلب منكم المزيد من الجهود، لاستكمال مهامكم في أحسن الظروف، واستحضار حصيلة عملكم، التي ستقدمونها للناخبين.

وكما تعلمون، فإن هذه الأزمة ما زالت مستمرة، بانعكاساتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

ويبقى الأهم، هو التحلي باليقظة والالتزام، للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، ومواصلة دعم القطاع

الصحي، بموازة مع العمل على تنشيط الاقتصاد، وتقوية الحماية الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين.

لقد أبانت هذه الأزمة عن مجموعة من الاختلالات ومظاهر العجز، إضافة إلى تأثيرها السلبي على

الاقتصاد الوطني والتشغيل.

لذا، أطلقنا خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد، ومشروعاً كبيراً لتعميم التغطية الاجتماعية، وأكدنا على اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وإصلاح مؤسسات القطاع العام.

ومن شأن هذه المشاريع الكبرى أن تساهم في تجاوز آثار الأزمة، وتوفير الشروط الملائمة لتنزيل النموذج التنموي، الذي نتطلع إليه.

وإننا نضع خطة إنعاش الاقتصاد، في مقدمة أسبقيات هذه المرحلة.

فهي تهدف لدعم القطاعات الإنتاجية، خاصة نسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والرفع من قدرتها على الاستثمار، وخلق فرص الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل.

وقد شددنا على ضرورة أن يتم تنزيلها في إطار تعاقد وطني بناء، بين الدولة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل ضمان شروط نجاحها، انطلاقاً من تلازم الحقوق والواجبات.

ففي إطار الجهود المبذولة لدعم المقاولات، من خلال آلية القروض المضمونة من طرف الدولة، فقد استفاد منها، إلى حدود الآن، ما يزيد عن 20 ألف مقالة مغربية، بما يقارب 26 مليارات و100 مليون درهم.

وهو ما مكن هذه المقاولات، من الصمود أمام هذه الأزمة، وتخفيف حدة آثارها، ومن الحفاظ على مناصب الشغل.

لذا، ينبغي مواصلة الجهود في هذا المجال، سواء من طرف القطاع البنكي، وصندوق الضمان المركزي، أو من جانب المقاولات وجمعياتها المهنية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

ترتكز خطة إنعاش الاقتصاد على صندوق الاستثمار الاستراتيجي، الذي دعونا لإحداثه. وقد قررنا أن نطلق عليه اسم "صندوق محمد السادس للاستثمار".

وإننا نتطلع لأن يقوم بدور ريادي، في النهوض بالإستثمار، والرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، وتمويل ومواكبة المشاريع الكبرى، في إطار شركات بين القطاعين العام والخاص.

ولتوفير الظروف الملائمة لقيام هذا الصندوق بمهامه، على الوجه الأمثل، فقد وجهنا بأن يتم تخويله الشخصية المعنوية، وتمكينه من هيآت التدبير الملائمة، وأن يكون نموذجاً من حيث الحكامة والنجاعة والشفافية.

كما وجهنا بأن ترصد له 15 مليار درهم، من ميزانية الدولة، بما يشكل حافزا للشركاء المغاربة والدوليين، لمواكبة تدخلاته، والمساهمة في المشاريع الاستثمارية، دعما لخطة الإنعاش، وتوسيع أثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وسيرتكز في تدخلاته على صناديق قطاعية متخصصة، تابعة له، حسب المجالات ذات الأولوية، التي تقتضيها كل مرحلة، وحسب حاجيات كل قطاع.

ومن بين هذه المجالات، نذكر إعادة هيكلة الصناعة، والابتكار والقطاعات الواعدة، والمقاولات الصغرى والمتوسطة، والبنيات التحتية، والفلاحة والسياحة.

ونود التأكيد هنا، على الأهمية التي يجب أن تعطى للفلاحة والتنمية القروية، ضمن عملية الإنعاش الاقتصادي.

ففي الظروف الحالية، يتعين دعم صمود هذا القطاع الوازن، وتسريع تنفيذ جميع البرامج الفلاحية. وهو ما سيساهم في تحفيز الاستثمار والتشغيل، واثمين الإنتاج الفلاحي الوطني، وتسهيل الاندماج المهني بالعالم القروي، وفقا للاستراتيجية الفلاحية الجديدة.

وتشكل عملية تعبئة مليون هكتار، من الأراضي الفلاحية الجماعية، لفائدة المستثمرين وذوي الحقوق، رافعة أساسية ضمن هذه الاستراتيجية.

ويقدر حجم الاستثمارات المنتظرة، في إطار هذا المشروع، بما يقارب 38 مليار درهم، على المدى المتوسط. وهو ما سيمكن من خلق قيمة مضافة، لتمثل حوالي نقطتين إضافيتين سنويا، من الناتج الداخلي الخام، وإحداث عدد هام من مناصب الشغل، خلال السنوات القادمة.

لذا، يجب تعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعات المعنية، مع العمل على تحفيز الشباب في العالم القروي، عن طريق خلق المقاولات، ودعم التكوين، لاسيما في المهن والخدمات، المرتبطة بالفلاحة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إننا نحرص دائما على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية، بالنهوض بالمجال الاجتماعي، وتحسين ظروف عيش المواطنين.

لذلك، دعونا لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة.

وهو مشروع وطني كبير وغير مسبوق، يركز على أربعة مكونات أساسية:

-أولاً: تعميم التغطية الصحية الاجبارية، في أجل أقصاه نهاية 2022، لصالح 22 مليون مستفيد إضافي، من التأمين الأساسي على المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء، أو الاستشفاء والعلاج.

-ثانياً: تعميم التعويضات العائلية، لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة.

-ثالثاً: توسيع الانخراط في نظام التقاعد، لحوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملاً، ولا يستفيدون من معاش.

-رابعاً: تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار.

ولهذه الغاية، ندعو للتشاور الواسع، مع جميع الشركاء، واعتماد قيادة مبتكرة وناجعة لهذا المشروع المجتمعي، في أفق إحداث هيئة موحدة للتنسيق والإشراف، على أنظمة الحماية الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن نجاح أي خطة أو مشروع، مهما كانت أهدافه، يبقى رهينا باعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويجب أن تعطي مؤسسات الدولة والمقاولات العمومية، المثال في هذا المجال، وأن تكون رافعة للتنمية، وليس عائقاً لها.

ونظراً للأهمية الاستراتيجية لهذه المؤسسات، فإننا نجد الدعوة للقيام بمراجعة جوهرية ومتوازنة لهذا القطاع.

كما نتطلع للدور الهام، الذي ستقوم به، في هذا المجال، الوكالة التي ستشرف على مساهمات الدولة، وتتبع أداؤها.

ذلك أن نجاح خطة الإنعاش الاقتصادي، والتأسيس لعقد اجتماعي جديد، يقتضي تغييراً حقيقياً في العقليات، وفي مستوى أداء المؤسسات العمومية.

ولهذه الغاية، ندعو الحكومة للقيام بمراجعة عميقة لمعايير ومسااطر التعيين، في المناصب العليا، بما يحفز الكفاءات الوطنية، على الانخراط في الوظيفة العمومية، وجعلها أكثر جاذبية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة، تتطلب تعبئة وطنية شاملة، وتضافر جهود الجميع، لرفع تحدياتها. ونغتنم هذا الموعد الدستوري الهام، لندعو كل المؤسسات والفعاليات الوطنية، وفي مقدمتها البرلمان، للارتقاء إلى مستوى تحديات هذه المرحلة، وتطلعات المواطنين.

فالمسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أو لا يكون. وإنتي واثق بأننا سنرفع جميعا هذا التحدي، في إطار الوحدة الوطنية، والتضامن الاجتماعي. قال تعالى: "ولا تيأسوا من روح الله، إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."

■ بلاغ لمكتب المجلس بتاريخ الإثنين 12 أكتوبر

. 2020



عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 12 أكتوبر 2020 اجتماعاً برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، عبر آلية التواصل عن بعد، خصص للتداول في مجموعة من القضايا التي تهم جدول أعمال المجلس.

وفي مستهل هذا الاجتماع، توقف السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب عند مضامين ورسائل الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2020-

2021، حيث أشاد السيد الرئيس والسادة أعضاء المكتب بالرؤية الشاملة التي طرحها الخطاب الملكي بخصوص مواجهة تداعيات كورونا، عبر إطلاق أوراش إصلاحية كبرى، وعلى رأسها ورش إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار الاستراتيجي، وورش تعميم التغطية الاجتماعية على المواطنين والمواطنات.

وفي إطار التفاعل الإيجابي مع مضامين الخطاب الملكي السامي، قرر مكتب المجلس دعوة أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية إلى الاجتماع يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2020 على الساعة الثانية عشر زوالاً، من أجل انتخاب رئيس ومقرر لها ووضع برنامج عملها، وفق أحكام النظام الداخلي ذات الصلة.

في نفس السياق، وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، اتخذ المكتب قراراً باختيار موضوع "خطط الحكومة لتنزيل مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2020-2021" محورا للجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة المبرمجة يوم 3 نونبر 2020، علماً بأن مكتب المجلس يضع ضمن أولوياته، الاشتغال على التوافق حول مقاربة مبتكرة ومتجددة لعقد الجلسات الشهرية المقبلة لمساءلة رئيس الحكومة.

كما وافق مكتب المجلس على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

وعلى مستوى التشريع، قرر مكتب المجلس دعوة رؤساء اللجان الدائمة إلى الاجتماع يوم غد الثلاثاء 13 أكتوبر 2020 على الساعة الواحدة بعد الزوال، من أجل الوقوف على وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المحالة على المجلس.

وعلى صعيد تنظيم سير أشغال المجلس في ظل استمرار تفشي جائحة كورونا، اتخذ المكتب قرارا بمواصلة العمل بالتدابير الاستثنائية التي تم إقرارها، بتشاور مع رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة، خلال دورة أبريل المنصرمة، في انتظار بلورة تصور تكميلي بشأن سير أشغال الجلسات العامة وأشغال اللجان الدائمة بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021.

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الخميس 17 شتنبر 2020 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، وحضور الأعضاء السادة:

- عبد الإلاه الحلوطي : الخليفة الثاني للرئيس؛
- حميد كوسكوس : الخليفة الثالث للرئيس؛
- عبد الحميد الصويري : الخليفة الخامس للرئيس؛
- العربي الحرشي : محاسب المجلس؛
- عبد الوهاب بلفقيه : محاسب المجلس؛
- عز الدين زكري : محاسب المجلس؛
- أحمد الخريف : أمين المجلس.

فيما اعتذر عن حضور هذا الاجتماع، السادة:

- عبد الصمد قيوح : الخليفة الأول للرئيس؛
- عبد القادر سلامة : الخليفة الرابع للرئيس؛
- أحمد تويزي : أمين المجلس؛
- إدريس الراضي : أمين المجلس.

← قرار رقم 2020/28/01 بإحداث مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية بالمغرب.

■ العلاقة مع المؤسسات الدستورية

← قرار رقم 2020/28/02 بعرض قرار المحكمة الدستورية رقم 20/107 الذي صرحت بموجبه بأن المقترح القاضي بتغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين، المعروض على أنظارها يتعذر البت، على الحال، في مطابقته للدستور، على أنظار لجنة النظام الداخلي.

← قرار رقم 2020/28/03 بطلب رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في مشروع قانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين.

← قرار رقم 2020/28/04 بإحالة رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا، على الفرق والمجموعة البرلمانية.

← قرار رقم 2020/28/05 بإحالة التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2019، على الفرق والمجموعة البرلمانية.

■ التشريع

← قرار رقم 2020/28/06 بإحالة مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري، ومشروع قانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات، على لجنة القطاعات الإنتاجية.

← قرار رقم 2020/28/07 بإحالة مقترحات قوانين، أودعها الفريق الاشتراكي لدى مكتب المجلس، على الحكومة والفرق والمجموعة البرلمانية واللجان الدائمة المختصة، وفق أحكام مواد النظام الداخلي ذات الصلة. ويتعلق الأمر بمقترحات القوانين التالية:

● مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الفصل 24 من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 9 من رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري؛

● مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 17 من القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية؛

● مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 431 من القانون المسطرة المدنية؛

● مقترح قانون يقضي بإعادة تنظيم مجلس الجالية المغربية بالخارج؛

● مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 19 من القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين؛

● مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادتين 81 و82 من مدونة الأسرة؛

● مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 15 من مدونة الأسرة؛

● مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي 27.11 المتعلق بمجلس النواب

الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.11.165 صادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011).

■ شؤون إدارية

← قرار رقم 2020/28/08 بتأجيل النظر في النقط التالية إلى غاية الاجتماع المقبل للمكتب:

● الإعلان عن نتائج المباراة الخاصة بالمستشارين العامين؛

● الإجراءات المرتبطة بالإعلان عن شغور مناصب المسؤولية؛

● الإعلان عن تاريخ إجراء المباريات الخاصة بالمستشارين العامين، ورؤساء الأقسام

والمصالح.

قضايا للمتابعة

● التدابير المرتبطة بالدخول البرلماني المقبل؛

● تحديد الحكومة لموقفها من مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون المحدث لنظام رواتب

التقاعد؛

● وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على المجلس؛

● الرسالة الجوابية للسيد رئيس لجنة القطاعات الانتاجية حول وضعية مقترحات القوانين

المحالة على اللجنة.

■ اجتماع رقم 2020/29

الجمعة 02 أكتوبر 2020

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الجمعة 02 أكتوبر 2020 اجتماعاً، عن بعد، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، ومشاركة الأعضاء السادة:

- عبد الصمد قيوح : الخليفة الأول للرئيس؛
- عبد الإلاه الحلوطي : الخليفة الثاني للرئيس؛
- حميد كوسكوس : الخليفة الثالث للرئيس؛
- عبد الحميد الصويري : الخليفة الخامس للرئيس؛
- عبد الوهاب بلفقيه : محاسب المجلس؛
- العربي المحرشي : محاسب المجلس؛
- أحمد الخريف : أمين المجلس.

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السادة:

- عبد القادر سلامة : الخليفة الرابع للرئيس؛
- عز الدين زكري : محاسب المجلس؛
- أحمد تويزي : أمين المجلس؛
- إدريس الراضي : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

■ الأسئلة الشفهية

← **قرار رقم 2020/29/01** برمجة الجلسة الشهرية المقبلة المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة خلال الأسبوع الأول من شهر نونبر المقبل، على أن يتم تحديد محور هذه الجلسة خلال الاجتماع المقبل للمكتب، بناء على اقتراحات السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس.

← **قرار رقم 2020/29/02** باعتماد نظام استثنائي للأسئلة الشفهية عبر التركيز على مساءلة أربع قطاعات وزارية خلال كل جلسة أسبوعية.

■ اللجان الدائمة ومجموعات العمل الموضوعاتية

← **قرار رقم 2020/29/03** بدعوة الأعضاء المنتدبين من طرف الفرق والمجموعة ضمن مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية، المحدثه بقرار المكتب رقم 2020/28/01 بتاريخ 17 شتنبر 2020، إلى تشكيل هيكل مجموعة العمل الموضوعاتية وانتخاب رئيس ومقرر لها، مباشرة بعد افتتاح دورة أكتوبر المقبلة.

■ العلاقات الخارجية

← **قرار رقم 2020/29/04** بالموافقة على المشاركة في أشغال لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المزمع عقدها يوم 14 أكتوبر 2020 عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد.

← **قرار رقم 2020/29/05** بالموافقة على المشاركة في أشغال لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك يوم 15 أكتوبر 2020 عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد.

← **قرار رقم 2020/29/06** بالموافقة على الدعوة الواردة عن الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي ستجرى يوم 03 نونبر 2020.

← قرار رقم 2020/29/07 بالموافقة على الدعوة

الواردة عن مؤسسة وستمنستر للديمقراطية للمشاركة في ورشة عمل إقليمية حول "نظام الكوتا وآثاره على مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العالم العربي" يوم 15 أكتوبر 2020 عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد.

← قرار رقم 2020/29/08 بإحالة المراسلة الواردة عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

الإفريقي والمغاربية المقيمين بالخارج بشأن طلب البرلمان الباكستاني دعم البرلمان المغربي لترشيح رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني، السيد محمد صادق سنجرائي، للانتخابات المقبلة الخاصة برئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، على لجنة التنسيق البرلماني بين المجلسين.

← قرار رقم 2020/29/09 بإحالة المراسلة الواردة عن رئيسة البرلمان الأذربيجاني، السيدة

صهيبه كافاروفا، حول الوضع العسكري في المنطقة الحدودية بين أرمينيا واذربيجان، وطلبها دعم البرلمان المغربي لموقف بلادها، على لجنة التنسيق البرلماني بين المجلسين.

■ شؤون إدارية

← قرار رقم 2020/29/10 بالمصادقة على نتائج المباراة الخاصة بالمستشارين العاملين

(الناجحون: يوسف غويركات، تورية الهمام، أحمد المخشاني، فاطمة المحافظ).

← قرار رقم 2020/29/11 بإعفاء السيدة والسادة الآتية أسماؤهم من مهامهم كمستشارين

عامين بتاريخ فاتح أكتوبر 2020: نجة عز الدين الإدريسي، محمد الزغداني، عمر مليحي، وعادل الخلطي؛ وتمديد سريان قرارات السيدة والسادة الآتية أسماؤهم بصفتهم مستشارين عامين: ياسمين الصالحي، عبد الواحد درويش، وعبد الله امعاشو؛ وذلك على إثر تقييم أداء المستشارين العاملين من طرف المكتب.

← قرار رقم 2020/29/12 بالمصادقة على الجدولة الزمنية المرتبطة بالإعلان عن فتح باب

الترشيحات والتباري لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة (المستشارون العامون ورؤساء الأقسام ورؤساء المصالح).

← قرار رقم 2020/29/13 بتكليف الإدارة بإعداد تصور حول حاجيات المجلس من الموارد

البشرية، وعرضه على أنظار المكتب خلال اجتماع لاحق.

← قرار رقم 2020/29/14 بالموافقة على تنظيم ندوة

عن بعد، بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، حول "تدبير الأزمات: استمرارية سير أعمال البرلمان"، وذلك يوم الأربعاء 21 أكتوبر 2020.

← قرار رقم 2020/29/15 بالموافقة على تنظيم ندوة عن بعد، بشراكة مع مؤسسة وستمنستر

للمدقراطية، حول "تجديد العقد الاجتماعي: البرلمان وتداعيات الثقة"، وذلك يوم الأربعاء 28 أكتوبر 2020.

قضايا للمتابعة

- التدابير المرتبطة بالدخول البرلماني المقبل؛
- تحديد الحكومة لموقفها من مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون المحدث لنظام رواتب التقاعد؛
- وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على المجلس؛
- الرسالة الجوابية للسيد رئيس لجنة القطاعات الانتاجية حول وضعية مقترحات القوانين المحالة على اللجنة.

■ لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

■ الثلاثاء 13 أكتوبر 2020 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية:

← دراسة مشروع القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 42.18 يتعلق بمراقبة تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج، المدني والعسكري، والخدمات المتصلة بها.
- مشروع قانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma